

المعارضة.. إبحار بمجازيف متكسرة

عبد المنعم علي عيسى

وإن بدت تلك المطالب غير واقعية وأنها لا تملك من المقومات ما يجعلها كذلك، والسؤال الأبرز هنا هو على ماذا تستند المعارضة السورية في مطالبتها تلك؛ وإذا ما قمنا بمحاولة الإجابة عن هذا السؤال الأخير نجزم فنقول: إن المعارضة تترك عبثية تلك المطالب النزول إلى الدرك الذي تستوجيه القدرات أو المعطيات المتوافرة بانتظار حدوث متغير ما يمكن أن يؤدي إلى انقلاب جذري في هذه الأخيرة، والرهان هنا تحديداً هو على متغير أميركي أو إسرائيلي على الرغم من أن كلا الرهائين يبدو وكأنه بعيد النال، قتل أبيب تبدو اليوم كما أسلفنا أعلاه، أعجز من أن تلبى مطالب المعارضة إلا في حدود السياقات السابقة أي تقديم الدعم بالوكالة وهو ما بعض فصائل ميليشيا «الحيش الحر» لإشغال جبهة الجنوب في درعا، أما واشنطن فهي لا تبدو في حال يتبع لها أكثر مما يتبته للأولى، ولربما تكون الاعترافات بالكتب التي أقر بها مؤخراً مايكل فلين مستشار الرئيس الأميركي السابق فيما يخص تخايريه في طور العد التنازلي لخسارتها السلطة، فأمر من هذا النوع له الكثير من مؤشرات التي لم يظهر منها شيء حتى الآن، بينما حالة التروي التي تبديها قوى الظل الأميركية في هذا السياق يمكن تبريرها بأنها ترى أن ميزان القوى في الشارع الأميركي لا يزال يميل إلى مصلحة ترامب، ومن الصعب عليها أن تقدم على خيار كهذا طالما ظلت كفة هذا الأخير هي الراجحة.

في الداخل السوري، وعلى الرغم من أن تلك التهديدات لا تبدو أن تكون استباقية إلا أنها تخفي، إضافة إلى سلوكيات أخرى متراكمة، في بواطنها أمراً مهماً، فرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المهذب بجبل الفساد الذي يلقت حول عنقه وهو في الآن ذاته لا يبدو قادراً على كسب موافقة المؤسسة العسكرية للقيام بمغامرة قد تؤدي إلى إقناذه، يبدو ساعياً نحو من يمكن أن يقدم له خدمة ينتظرها عبر إقدام أحد الأطراف على إشعال فتيل الحرب، وعلى الرغم من الأثمان الباهظة لهذه الأخيرة إلا أنه سيكون بمقدوره في حينها أن يقول بأنه أضحي في موقع الدفاع عن النفس، وتلك مسألة تبدو في غاية الأهمية في ظل عدم توافر قيادة قادرة على تحمل مسؤولية اتخاذ قرار الحرب بعدما كانت القيادات السابقة تنظر إلى أمر كهذا على أنه أهون الشرور في كل الأحوال للخروج من مأزق داخلي كان أم خارجي، في حين أنه بات اليوم أعقد القرارات المصرية التي قد تضيء مراحل ومراحل لا تتوافر فيها القيادات القادرة على ملازمة ذلك الجمر، فالزمن الذي كان فيه سلاح الجو الإسرائيلي يحسم المعارك قبل أن تبدأ قد انتهى، ولم يعد لهذا الأخير سوى الذكريات التي يجب على قياداته اجتازها أمام جنودهم لشحن همهم.

الآن، ربما كانت هذه الصورة التي رسمناها كافية لإعطاء فكرة عن المناخات التي انعقدت في أتونها جولة جنيف الثامنة، وعلى الرغم من أن المفاوضات ليست إلا استمراراً للحرب بطرق أخرى، أو بمعنى آخر أنها ليست إلا انعكاساً لهذه الأخيرة وللمعطيات التي يفرزها الميدان وكذا موازين القوى الإقليمية والدولي أيضاً، إلا أن المعارضة السورية حاولت أن تجرب الإبحار بعكس ذلك التيار، الأمر الذي تمثل برقع سقفت المطالب إلى الحدود العليا حتى

تنسيق روسي إقليمي بشأن الإعمار والحوار ومكافحة الإرهاب في سورية

وأكدت الحكومة السورية، على لسان المصنر، «استعدادها لاستمرار التعاون مع مختلف الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالإنساني، بما يساهم في رفق جهودها في تقديم العون الإنساني للسوريين ضحايا المجموعات الإرهابية». ويأتي الحديث عن الاستعداد للمشاركة في إعادة الإعمار في ظل موقف صيني مشابه، حيث أعرب المبعوث الصيني الخاص إلى سورية شيه شيوا يان أمس الأول استعداد بلاده للمشاركة في إعادة الإعمار في سورية من دون أي شروط مسبقة.



من لقاء سابق بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره المصري عبد الفتاح السيسي في موسكو (عن الإنترنت – أرشيف)

في مجال مكافحة الإرهاب في سورية أشاد مساعد القائد العام للحرس الثوري الإيراني العميد حسين سلامي بالقوة البرية للحرس الثوري، وقال إنها أثبتت اقتدارها في سورية. وأضاف سلامي في كلمته خلال مراسم تبويب القائد السابق للقوة البرية التابعة للحرس الثوري وتقديم القائد الجديد يوم أمس: إن القوة البرية أثبتت اقتدارها في مختلف أرجاء البلاد وفي الأراضي الأخرى كسورية واستطاعت كسر شوكة الأعداء. وتابع: إنه حين تستطيع القوة البرية في الحرس الثوري تحقيق النجاح واستطيع أن تشكل قوة الأعداء وتستطيع أن تشكل قوة ردعية وحين تستطيع خفض تهديدات الأعداء فإنه الأفضل في ذلك يعود إلى جواهر خطواتها.

عنه مع البرلمانيين... في الملف السوري».

يذكر أن مصدراً رسمياً في وزارة الخارجية السورية قال أخيراً في هذا الصدد: «إن الجمهورية العربية السورية، التي كانت على الدوام حريصة على إقامة أفضل علاقات التعاون مع دول العالم، ترحب بمبادرات الدول والجهات التي لم تتخطف في العدوان على سورية، وتلك التي تتخذ نهجا واضحا وصريحا ضد الإرهاب، للمساهمة برفق جهود الحكومة السورية في إعادة الإعمار».

أعماله أمس.

من جانبها نقلت وكالة «سوتنيك» عن رئيس لجنة مجلس الدوما الروسي للشؤون الدولية، ليونيد سلوتسكي، تأكيداً على لجنتي مجلس الدوما والبرلمان الإيراني، ستبحثان في جلسة مشتركة، إعادة إعمار البنية التحتية في سورية.

وقال سلوتسكي: «لدينا ما نتحدث عنه، وعدا ذلك، آمنا إعادة إعمار منشآت البنية التحتية للجمهورية العربية السورية، لذا فإن لدينا ما نتحدث

لذلك يمكن أن يظهرنا ويظلوا برؤوسهم. في بلدان أخرى». واعتبر لا إيجاني، أن وجود القوات الأميركية في سورية غير شرعي، ويعرقل التوصل إلى تسوية للأزمة هناك. وقال: «إيران تنظر برغبة إلى الدور الأميركي في العراق، حيث تبني القوات الأمريكية قاعدة لها هناك». وكان لا إيجاني بدأ على رأس وفد نيابي زيارة إلى موسكو، الأحد الماضي، بهدف المشاركة في مؤتمر مكافحة المخدرات الدولي الذي بدأ

«BBC»: أموال دافعي الضرائب البريطانيين وصلت إلى «النصرة»

إكالات

السعي لتوفير الأمن للمناطق السورية خارج سيطرة الحكومة.

وأضاف: «أتمنى أن يُفكروا ملياً في المعلومات الواردة إليهم قبل ادعائهم، والأقوي في فح انتقاد شيء دون فهم جميع الحقائق والتعقيدات والعمل الذي يجري القيام به في المنطقة. فهذا العمل مهم جداً لدرجة أنه يجب ألا يفهم ضحية لبعض الروايات الراضية لتقديم المساعدات».

برنامج بانوراما أكد أن شركة «آدم سميت إنترناسيونال»، «فشلت في الاستجابة بسرعة كافية حين اكتشفت صلات بين مركزي تابعين للشرطة الحرة ومحاكم تديرها جبهة النصرة». وأن «ضابطين من ضباط الشرطة الحرة كانا حاضرين أثناء تطبيق أحد الولوج في عام ٢٠١٤».

وفندت الشركة الأمر على أن «الحادث الذي استشهد به برنامج بانوراما وقع بعد خمسة أسابيع من بداية عملها على المشروع في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٤. وأن الرجلين الذين كانا حاضرين أثناء الولوج لم يكونا ضابطين رسميين، ولم يحصلوا على أي مبالغ نقدية من المشروع».

وأضافت الشركة: أنه جرى تعليق الدعم المقدم لمرآكز «الشرطة» في المنطقة في شباط من العام التالي، ٢٠١٥، بسبب الوجود الكثيف للجماعات المتطرفة.

وقالت وزارة الخارجية البريطانية، التي تمول برنامج «توفير العدالة والأمن المجتمعي» مع خمس حكومات أخرى: إن «المشروع مهم للأمن القومي البريطاني، لكنها علقت التمويل فيما تتواصل التحقيقات».

وأضافت: «هذه المخططات، التي تحظى بدعم شركاء دوليين كذلك، تهدف إلى جعل المناطق في سورية أكثر أماناً بتوفير خدمات الشرطة المدنية الأساسية».

وأردفت: «نعقد أن مثل هذا العمل في سورية مهم لحماية مصالحنا الأمنية. لكننا نعتبر حكماً هذا بحذر بالطبع، نظراً لأنه في مثل هذه الظروف الصعبة لا يوجد أي نشاط يخلو من عنصر المخاطرة».

وقالت «بي بي سي»: «إنها وثيقة بصحافتها وسيبث التحقيق كاملاً».

كثف تحقيق صحفي بنته هيئة الإذاعة البريطانية «BBC» عبر برنامج «بانوراما» الاستقصائي أن أموال دافعي الضرائب البريطانيين المخصصة لما يسمى بقوات الشرطة السورية الحرة، غير المدعومة من بعض الدول الغربية وصلت إلى تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابية.

الذي يحمل اسم «الجهاديون الذين تموينهم أموالاً»، تحدث أن الأموال التي تدفعها «الشرطة الخارجية البريطانية» ما يسمى بالشرطة السورية الحرة» وصلت إلى أشخاص مرتبطين بتنظيم «جبهة النصرة»، بحسب تقرير نشرته صحيفة «الغارديان» البريطانية.

ووصفت شركة «آدم سميت إنترناسيونال» البريطانية لاستشارات إدارة الأعمال، التي تدير برنامج «توفير العدالة والأمن المجتمعي»، الذي يحظى بتمويل بريطاني ويدعم «الشرطة الحرة» في المناطق التي تتواجد فيها الميليشيات المسلحة في سورية، هذه الاتهامات بأنها «خاطئة ومضللة».

لكن الشركة اعترفت ويعد تحقيق داخلي أولي أن أموالاً من أصل الأموال المخصصة للشرطة الحرة، التي تبلغ قيمتها ٢٠ مليون دولار وصلت فعلاً إلى ضباط ممنتمين إلى «الشرطة الحرة» على صلة بجماعات متطرفة، وبرزت أن هذا المبلغ لم يكن من أموال دافعي الضرائب البريطانيين بل دول

مانحة أخرى.

وطالبت شركة «آدم سميت إنترناسيونال»، «BBC» بتعديل عنوان برنامجها، الذي وصف على موقع الهيئة بأنه «تحقيق في كيفية وصول بعض الأموال إلى منتظرين، وكيف تدعم إحدى المنظمات التي تمويلها نظام عدالة وحشي».

وقال النائب البرلاني وزير التنمية الدولية السابق أندرو ميتشل: إنه لم يكن هناك مقر من اتصال بعض أفراد الشرطة الحرة بجماعات متطرفة، وإن هذا التحقيق يجب ألا يمنع العلاقة المتحددة من المشاركة. وحذر ميتشل من أن «BBC» تقفز على «موجة رفض تقديم المساعدات»، ولا تضع في الاعتبار المخاطر والصعوبات التي تجري مواجهتها خلال

تزايد التكتل لقوى «معارضة الداخل» في مواجهة الخارج ومنصاته الخراط: معادلة «لا غالب ولا مغلوب» انتهت واليوم هناك منتصر وطني

قالوطن لا يحتمل اليوم أن يقول أحد أننا أول أب القول نحن للوطن أولاً بعيداً عن لغة الإقصاء والمزاوآت تحت مظلة واحدة احترام الرأي لها ليس أكثر، وبالتالي ما جرى ويجري من انتصارات متلاحقة تؤكد للجميع حقيقة وضع نهاية لهذه الأزمة فعدالة تقوم على لا غالب ولا مغلوب ذهبت أراج الرياح واليوم هناك منتصر وطني للشعب والجيش ومشروع مهزوم للتقسيم



من مباحثات المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا مع الوفد الحكومي السوري (عن الإنترنت – أرشيف)

وشرذمة الوطن».

وكشف أمين عام «حزب التضامن العربي الديمقراطي» المرخص ماهر كرم شحود منذ أيام قليلة عن توصل حزبياً وقوى وشخصيات في الداخل السوري من ضمنها «ائتلاف قوى التكتل الوطني الديمقراطي» إلى وثيقة تقاهم تتضمن رؤية لحل الأزمة في البلاد، تقوم على أساس أن «الحل سياسي وباتخاذ وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤»، ووضع دستور جديد، «وتنظيم انتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية بعد المرحلة الانتقالية».

أوضح الخراط في المقابلة، أن عدد القوى التي تضم إلى هذه الوثيقة يتزايد، وقال: الإجماع الوطني لصوت الداخل يتزايد للقاء على رؤية موحدة وليس على تعالوا ألبنا تحت مظلتنا أو باسم تيارنا نحن معا من موقع البعد الواحد بين الجميع

من مصادر قريبة من المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، أن وفدنا، وموعده وصوله لترتيب الحدود الخارجية الخاصة بسفره وإقامته، من جهة أخرى، لم تعلق مصادر سورية على إمكانية مشاركة وفدنا في الجولة الثانية، واكتفت بالقول إن دعوة دي ميستورا قيد الدراسة وسيتم الرد عليها في الوقت المناسب.

واعتبر الخراط، أن أي جولة أخرى يتم فيها طرح شروط مسبقة

عليها يملك خلف الفساد أولاً إلى جانب باقي الملفات والأهم فيها ملف المعتقلين والمختطفين والمأسورين والمفقودين وكل عليه تقديم ما لديه كاملاً وهو أصبح معلوماً للجميع لكن الدولة وفدنا هي الأقوى في مواجهة لأنها تعمل من خلال وفد وطنية بالمطلق بقوة وإرادة وطنية سورية».

وعلمت «الوطن» أمس الأول

القرار الأممي ٢٢٥٤ ومضمونه الأهم فيه ما يجب أن يرتجم عملياً بمشاركة قوى الطيف الوطني السوري كافة وبيداً الحوار حينها». وأوضح الخراط، أن الحوار «كما نراه كقوى وطنية تمثل صوت معارضة الداخل البدء يبحث ملف الإرهاب ومكافحته وليس قبله أي ملف آخر ثم نتنقل إلى باقي ملفات السلة الجامعة لكن أولاً اللقاء على اجتهات الإرهاب».

واعتبر الخراط أن جولة محادثات «جنيف ٨» فشلت بسبب الشروط المسبقة التي تطرحها «معارضة الرياض»، وأن أي جولة أخرى ستفش إذا ما عاد وفد المعارضة إلى طرح الشروط المسبقة، ورأي أن معادلة «لا غالب ولا مغلوب» ذهبت أراج الرياح وبات هناك اليوم منتصر وطني هو الشعب والجيش ومشروع مهزوم للتقسيم وشرذمة الوطن.

وفي مقابلة مع «الوطن»، قال الخراط المنسق العام لائتلاف قوى التكتل الوطني الديمقراطي: إن «لقاء جنيف السابق كان فاشلاً بالمطلق بسبب تعنت مجموعة الرياض والخليج بشرطهم لأي مرحلة تنهي الرئيس السوري (بشار الأسد) وهذا مخالف بالمطلق لأي حوار، فأساس انطلاق الجولات عدم وضع أي شروط مسبقة أخذين بعين الاعتبار